E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/17
14 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

موجز عن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، لعام ١٩٩٩

موجز تنفيذي

تبين أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في آسيا في عام ١٩٩٧ كانت أشد مما كان متوقعا وامتدت فترة أطول مما كان منتظرا. هذا إضافة إلى أن أثرها قد انتشر وأصاب كثيرا من البلدان داخل المنطقة وخارجها.

ومع ذلك، وما لم تحدث هزات مالية أخرى في الأسواق المالية، من المتوقع أن يحدث انتعاش طفيف في المنطقة حوالي الشطر الأخير من عام ١٩٩٩ جراء انخفاض أسعار الفائدة، والاستقرار في أسواق النقد الأجنبي والأوراق المالية، وتحسن حالة الحسابات الجارية، وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي، وتنفيذ إصلاحات القطاع المالي.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية، يعاني عدد من البلدان في المنطقة من مشاكل اجتماعية حادة. فقد ازدادت حدة الفقر مع ارتفاع معدل البطالة وتضاءل توافر الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية أو قل الانتفاع بها. وأدى انخفاض العائدات المحصلة، وفي بعض الحالات القيود المستهدفة في الميزانية بموجب التزامات الخروج من الأزمة، إلى غل قدرة الحكومات على معالجة تلك المشاكل.

وبغية التغلب على المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية لا بد من انتهاج سياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتتعين معالجة ندرة الائتمانات، وتعزيز القطاع المالي وإعادة تشكيل قطاع الشركات. وينبغي الاهتمام بإصلاح الهيكل المالي الدولي وزيادة التعاون الإقليمي، بما في ذلك النظر في إنشاء صندوق آسيوي.

* E/1999/2.

070799 060399 99-10648

ويتعين على الحكومات أن تقوم بدور حاسم في تأمين الحماية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، تتحتم المحافظة على الاعتمادات المخصصة للقطاع الاجتماعي، وزيادتها. وثمة تدابير مقترحة أخرى، ومنها إنشاء "صندوق اجتماعي"؛ وتوجيه السلع والخدمات المقدمة من الجهات العامة توجيها ملائما؛ وتعزيز القدرة المؤسسية وقاعدة المعلومات، وإشراك جميع الجهات الفاعلة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛ ووضع برامج تأمين ضد البطالة؛ وتقوية القطاعين الريفي والحضري غير النظاميين.

وتواجه الحكومات اليوم تحديا جديد متعدد الجوانب يتمثل في اتساع نطاق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تساعد في زيادة كفاءة ومرونة القطاعين العام والخاص على السواء فيما يقومان به من أنشطة إنتاجية وتسويقية ومالية وإدارية. فتتيح تلك التطبيقات إمكانيات ضخمة لتحسين القدرة التنافسية للصناعة، وزيادة الغلة من التجارة، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال رأس المال الخارجي، وزيادة اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نظام قيمي متحد، وتحسين الخدمات التي يقدمها القطاع المالي. والبلدان التي لا تدخل بقوة في عصر المعلومات تواجه بصورة متزايدة خطرا جديا، خطر الانزواء في القرن الحادي والعشرين. لكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يزيد كثيرا من احتمالات فقدان السيطرة على المصير الاقتصادي للبلد؛ فتضطر السياسات الاقتصادية المحلية إلى التكيف مع السياسات الدولية وتتخذ القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار بالشروط المحلية والأجنبية على نحو يتماشى مع اعتبارات القدرة التنافسية العالمية التي قد لا تتفق دائما مع المصالح الوطنية.

ولما كان إطار السياسة العامة الذي يُمكن بلدا ما من الاشتراك اشتراكا فعالا في تكنولوجيا المعلومات إطارا متعدد الاختصاصات يشمل عدة وزارات، فمن الصعوبة بمكان صياغته وتنفيذه. فالمتطلب الأساسي يتمثل في تهيئة بيئة مواتية لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتشجيع على تدريب الموارد البشرية التي تتوافر لها المهارات المناسبة. ولا بد أن يشمل الإطار أيضا سياسات من أجل التجارة (التجارة الالكترونية) والإنتاج والشؤون المالية، تكون مشفوعة بنظم قانونية وتنظيمية حديثة قادرة على التعامل بلغة العقود الالكترونية. وبالنظر لاتساع نطاق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يتعين مشاركة ممثلي مختلف شرائح القطاع الخاص في صوغ أطر السياسة العامة. وبإمكان الحكومات نفسها، في كثير من الحالات الانتفاع من زيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار إدارتها هي. وبإمكان الحكومات كذلك مساعدة القطاع الخاص بمشاريع إرشادية.

وبغية جلب أقصى المنافع للبلدان النامية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودرء المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن، ثمة حاجة ماسة للتوصل، عن طريق التفاوض، إلى اتفاقات دولية بشأن الهيكل القانوني/التنظيمي للتجارة الالكترونية، والصيرفة والاتجار بالسندات المالية بواسطة الشبكة الدولية (الإنترنت)، فضلا عن وضع معايير لنظام الربط ونظام التشغيل المشترك. وبإمكان الدول النامية الانتفاع إلى حد كبير من برامج المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالات الدولية والإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة.

المحتويات

		الصفحة
أولا -	الأداء الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية في الفترة الأخيرة	٤
	ألف - التطورات الاقتصادية العالمية والتوقعات المباشرة بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤
	باء - التطورات في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤
	جيم - قضايا السياسة العامة	٦
ثانيا -	الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية	٨
	ألف - جوانب مختارة للأثر الاجتماعي	٨
	باء - التوصيات الرئيسية في مجال السياسات	٩
ثالثا -	العولمة وتكنولوجيا المعلومات والتنمية	١٠
	ألف - تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعولمة	١٠
	باء - الفوائد المحتملة بالنسبة للبلدان النامية من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	١٠
رابعا -	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات الإنتاج والتجارة والمالية	١٢
	ألف - حالة التطبيق في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والقيود المفروضة على التطبيق الأوسع نطاقا	١٢
	باء - الأخطار بالنسبة للأمن الاقتصادي المرافقة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	١٣
خامسا -	قضايا السياسة العامة	١٤
	ألف - المستوى الوطني	١٤
	باء - المستويان الدولي والإقليمي	١٥
المرفق		
	معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في اقتصادات بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: ١٩٩٧-٢٠٠١	١٧

أولا - الأداء الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية في الفترة الأخيرة

ألف - التطورات الاقتصادية العالمية والتوقعات المباشرة بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - بعد أن حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو قدره ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، تباطأ تباطؤا حادا إذ انخفض معدل نموه إلى ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٨، وانخفض نمو التجارة العالمية من حيث الحجم بمعدل متسارع فنقص من ٩,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٨، بينما انخفض تدفق الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٨ إلى نحو نصف مستواه في عام ١٩٩٦، وأصبح الآن أقل من مستواه في عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٥ في المائة.

٢ - وسجل أكبر انخفاض في الإقراض المصرفي التجاري. كما حدث تدهور حاد في حجم التمويلات التي توفرها الجهات الدائنة غير المصرفية وفي حجم تدفقات الحوافظ المالية. بيد أنه يقدر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت زيادة طفيفة.

٣ - وحدث عدد من التطورات في الاقتصاد العالمي ذات آثار سلبية على منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وظل الاقتصاد الياباني ضعيفا. وعلى الرغم من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بقوة كبيرة، فإن أرقام الإنفاق الرأسمالي، ونمو الإنتاج، والصادرات تنقص تدريجيا، كما أخذ عجز الحساب الجاري في الاتساع. وفي الاتحاد الأوروبي، أخذ النمو يتجه نحو التباطؤ. ولذلك وعلى ضوء جميع هذه العناصر، فإن أسواق البلدان المتقدمة النمو لن تكون مصدر طلب قوي على الصادرات من هذه المنطقة.

٤ - وكما يعتري نمط تدفقات رأس المال قدر كبير من عدم اليقين. ونظرا لاهتزاز الثقة الشديد عام ١٩٩٨ والاهتمام العام الواضح بتفادي الخطر في البلدان المتقدمة النمو، لا يحتمل أن يتدفق رأس المال الخاص، عدا الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى المنطقة في وقت قريب بأي درجة كبيرة. كما توحي الاتجاهات الحديثة بأنه ربما تظل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي متركزة في اقتناء أصول موجودة فعلا لا في إنشاء قدرة إنتاجية جديدة.

باء - التطورات في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥ - حدثت بعض التطورات الإيجابية داخل منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ بداية الأزمة. ومن ضمن هذه التطورات هبوط أسعار الفائدة، وحدوث انتعاش وتثبيت لأسعار الصرف

وأسواق الأسهم، وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي. بيد أن هناك شواغل تتعلق باستدامة هذه التحسينات نظرا لمحدودية التقدم في مجال إعادة هيكلة القطاع المالي، وانهيار الائتمان المتواصل، وعبء القروض غير العاملة المتزايد باستمرار وعدم تحقق انتعاش كبير في الصادرات. وإجمالا، فإن من المحتمل أن تشهد المنطقة تحسنا طفيفا لا أكثر في أداء النمو عام ١٩٩٩ بعد النتائج الكئيبة التي تحققت في السنة السابقة (انظر المرفق).

٦ - وربما كان عام ١٩٩٨ أسوأ عام في تاريخ جنوب شرق آسيا، إذ حدثت انكماشات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان مثل إندونيسيا وتايلند وماليزيا، بينما ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتا بالفعل في سنغافورة والفلبين. وباستثناء إندونيسيا، ظلت معدلات التضخم أدنى من ١٠ في المائة. وأخذت أسعار الفائدة تتحرر من القيود إلى حد كبير. وسجلت الحسابات الجارية في جميع البلدان في جنوب شرقي آسيا تحسينات كبيرة. ويعزى هذا التحول بدرجة كبيرة إلى شدة انخفاض الواردات وليس إلى التوسع في الصادرات.

٧ - وفي شرق آسيا وشمال شرقي آسيا، شهدت هونغ كونغ، والصين وجمهورية كوريا انكماشات كبيرة في الناتج. وانخفض معدل النمو في الصين انخفاضا طفيفا. وظلت الصادرات من هذه المنطقة دون الإقليمية ضعيفة كما انخفض حجم الواردات انخفاضا شديدا. وكنتيجة منطقية لتباطؤ النمو، وازدياد حالة عدم اليقين وتقلص الطلب، تراجع الضغط التضخمي في هذه الاقتصادات. ومن الحالات المتطرفة الصين حيث أدى التراكم الكبير في المخزونات إلى حدوث ضغط انكماشي، كما انخفضت الأسعار في عام ١٩٩٨ انخفاضا طفيفا.

٨ - وفي اقتصادات جنوب وجنوب غربي آسيا، خفف الانعزال النسبي للأسواق المالية من تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمة الاقتصادية الإقليمية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ بسبب هبوط أسعار النفط. وظلت معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في بقية البلدان مرتفعة نسبيا. وكانت معدلات التضخم في بلدان المنطقة دون الإقليمية أكثر انخفاضا وربما ارتفعت ارتفاعا طفيفا في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧.

٩ - وفي أقل البلدان نموا في جنوب شرقي آسيا كان النمو أقل قوة منه في أقل البلدان نموا في جنوب آسيا. ومن أسباب ذلك تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان نتيجة لتأخر المستثمرين من ماليزيا وسنغافورة وتايلند في تنفيذ المشاريع المقترحة أو بسبب إلغاء المشاريع. وازداد الضغط التضخمي في هذه البلدان بسبب هبوط قيمة عملاتها.

١٠ - وباستثناء بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان اللذين تربطهما علاقات تجارية قوية مع البلدان الآسيوية النامية، وفيجي بدرجة أكبر، فإن الأزمة لم تؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصادات جزر المحيط الهادئ.

بيد أن عديدا منها تأثر بصورة غير مباشرة بسبب أثر الأزمة على اليابان ونيوزيلندا اللذين يستوعبان معا جزءا كبيرا من صادرات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

١١ - وسجلت بلدان آسيا الوسطى نموا إيجابي لأول مرة في عام ١٩٩٨. وكان الاتحاد الروسي هو الاقتصاد الوحيد في شمال ووسط آسيا الذي شهد نكوصا اقتصاديا كبيرا في عام ١٩٩٨. وتسبب اقتران هبوط الإنتاج، والانخفاض الحاد في عائدات الصادرات والإيرادات الحكومية وتسارع التضخم في إضعاف استقرار الاقتصاد الكلي الهش الذي حققه هذا الاقتصاد في عام ١٩٩٧. وأدى تجميد الديون إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بشدة.

جيم - قضايا السياسة العامة

١٢ - ما زال استحكام الأزمة التي حلت بعدد من البلدان في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ هي أبرز سمات الوضع الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والدليل على عمق الأزمة أن الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمجموعة سجلت معدل نمو يقارب الصفر في المائة في عام ١٩٩٨ مقابل أكثر من ٧ في المائة في عام ١٩٩٦ ونحو ٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وهذا الأداء الضعيف عم كل المناطق دون الإقليمية تقريبا، ما عدا جنوب آسيا التي تعد الاستثناء المشرق الوحيد. وقد أدت خطورة الأزمة إلى قدر كبير من التأمل بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير في مجال السياسات للحيلولة دون وقوع أحداث من هذا القبيل في المستقبل على الصعد الوطنية والدولية والإقليمية.

المستوى الوطني

١٣ - على المستوى الوطني، هناك اتفاق عام على أنه يلزم أن تكون البلدان أكثر حذرا فيما يتعلق بسرعة وتتابع فتح حساباتها الرأسمالية. ويلزم أن تقوم البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة بتنفيذ أنظمتها النقدية والمالية والمتعلقة بأسعار الصرف بصورة أكثر مرونة بكثير. ومن القضايا الأخرى التي يلزم معالجتها الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالإشراف على القطاع المالي، ووضع تشريعات وقواعد سلوك ملائمة وإنفاذها من جانب الأعمال التجارية الخاصة في كل من القطاعين المالي والعقاري، والشفافية في إدارة الشركات.

١٤ - ويمثل الانتعاش الاقتصادي التحدي الأكبر الذي يواجه المنطقة، وبخاصة بلدان الأزمة في شرق وجنوب شرق آسيا. وتعزيز القطاع المالي هو القضية المحورية في هذا الصدد، الذي تميل فيه الديون المعدومة، وزيادة رؤوس أموال المصارف، وارتفاع تكاليف الوساطة المالية، وإن كانت آخذة في التناقص، واستمرار أزمة الائتمان في معظم تلك البلدان، إلى إعاقة عملية الانتعاش الاقتصادي. وسيلزم توفير موارد عامة على نطاق كبير لحل مشكلة القروض المتأخرة السداد.

١٥ - وفي بلدان جنوب آسيا، ما برح التباطؤ في رسوخ الأسواق المالية يشكل عقبة أمام تنويع مصادر التمويل لأغراض التنمية. كما أن عدم كفاية الهياكل الأساسية وانخفاض الانتاجية وعدم الكفاءة في مؤسسات القطاع العام ما برحت تشكل قيدا على تحقيق معدلات أعلى للنمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتحسين السياسات المالية إنما يشكل قضية أخرى من القضايا التي تحاول معظم بلدان منطقتي جنوب وجنوب غرب آسيا حلها دون نجاح كبير.

١٦ - وبالنسبة لأقل البلدان نموا، ما زال تخفيف وطأة الفقر هو التحدي الرئيسي. وللتغلب على متلازمة الفقر يلزم أن يحدث تسارع كبير في المعدل الحالي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومن القضايا ذات الصلة المتعلقة بالسياسات في هذه البلدان كيفية تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتمد البلدان عليها.

١٧ - وتواجه بلدان المحيط الهادئ الجزرية قضايا في مجال السياسات مشابهة لتلك التي تتعرض لها أقل البلدان نموا. ففضلا عن سعيها إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، تواجه تلك البلدان تحديا هائلا يتمثل في ضرورة الموازنة بين الحاجة إلى حفظ الموارد واستغلالها لتلبية احتياجاتها الراهنة.

١٨ - وفي منطقة شمال آسيا وآسيا الوسطى ككل، يعاني القطاع المصرفي من التخلف والهشاشة. ونتيجة لذلك، فهو غير قادر على توفير أوعية إدخارية جذابة أو الدخول في وساطة مجدية بين المدخرين والمستثمرين. وهناك حاجة مستمرة إلى تعزيز التنظيم والإشراف في القطاع المصرفي.

١٩ - وفي الاتحاد الروسي، يتمثل التحدي العاجل في رسم خطة موثوقة للانتعاش الاقتصادي واستعادة الثقة في النظام المصرفي بحيث تتمكن المصارف من استئناف أعمال الوساطة والمساعدة في إعادة تنشيط الاقتصاد. وبالاضافة إلى ذلك، ما زال تحسين الأداء المالي للحكومة يشكل قضية رئيسية.

المستوى الدولي

٢٠ - على المستوى الدولي، يلزم إيلاء اعتبار قوي لإصلاح البنية المالية الدولية. وهناك ثلاثة مجالات جديرة بالاهتمام.

٢١ - أولا، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير السيولة بصورة فورية وكافية للحيلولة دون وقوع أزمات كبيرة، وتقليل فرص انتقال العدوى إلى أدنى حد ممكن، وتخفيف أثرها السلبي. ومن هنا ضرورة أن يوجد على الصعيد الدولي مقرض يمكن أن يكون بحوز "السند الأخير".

٢٢ - وثانيا، فإنه نظرا لازدياد تواتر حدوث الأزمات وكثافتها، الناجم إلى حد كبير عن انتقال رؤوس الأموال بأحجام كبيرة، يلزم إنشاء هيئة رقابية جديدة لرؤوس الأموال الدولية تسمى "المنظمة المالية

العالمية"، تتمثل ولايتها تحديدا في رصد جميع التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل عبر الحدود، وذلك لوضع نهج نظامي لمراقبة التدفقات الرأسمالية الدولية وتنظيمها في نهاية المطاف.

٢٣ - وثالثا، من المهم أن يتفق دوليا على مجموعة من المبادئ لحل المسائل المتصلة بطريقة سداد الديون. ويمكن أن توفر المنظمة المالية العالمية المقترحة الإطار المؤسسي اللازم للتوصل إلى هذا الاتفاق.

المستوى الإقليمي

٢٤ - وهناك حجج قوية مؤيدة لمزيد من التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في مجالات مثل تنظيم القطاع المالي ووضع معايير تحوطية مشتركة واستحداث نظم للإنذار المبكر فيه. كما يستحق دراسة جادة الاقتراع الرامي إلى إنشاء صندوق آسيوي.

ثانيا - الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية

ألف - جوانب مختارة للأثر الاجتماعي

الأثر

٢٥ - تطورت الأزمة الاقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا إلى أزمة اجتماعية، تتضح للعيان بصفة خاصة في مظاهر من قبيل سرعة ارتفاع معدل البطالة، وتزايد معدل الفقر، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية. والبلدان الأشد تضررا في هذا الصدد هي إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا.

٢٦ - وقد أدى ارتفاع معدل البطالة وتناقص الدخول الحقيقية إلى ارتفاع حاد في الفقر. ويقدر أن نسبة الفقراء في إندونيسيا في منتصف عام ١٩٩٨ قد زادت إلى ٤٠ في المائة بعد أن كانت ١١ في المائة فقط في عام ١٩٩٧. وفي ماليزيا، تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر قد زاد من ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي تايلند، زاد معدل الفقر من ١١,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٨.

٢٧ - وقد ترتب على الانخفاض الحاد في الدخول أثر سلبي بالنسبة لاستهلاك الخدمات الصحية والتعليمية. وأعطيت أولوية للرعاية العلاجية الملحة، مع إهمال الخدمات الوقائية نسبيا. وحل الطلب على الخدمات الأقل تكلفة التي توفرها الحكومة محل الخدمات الأكثر تكلفة نسبيا والأعلى من حيث النوعية التي يوفرها القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، أدت محدودية الموارد المتاحة في الميزانية إلى تقييد قدرة القطاع العام على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات التي يقدمها. وبالنسبة للكثير من الفئات التي أصابها الفقر، لم تعد القدرة على تحمل تكاليف تعليم الأطفال متاحة، مما أدى إلى انقطاع التلاميذ عن الدراسة في جميع المستويات التعليمية.

الاستجابات للأزمة

٢٨ - قامت حكومات البلدان المتضررة بتنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى وقف التدهور السريع في الأوضاع الاجتماعية. ففي إندونيسيا، بدئ في تنفيذ برنامج رئيسي لإنشاء شبكة أمان اجتماعية. وشرعت حكومة ماليزيا في اتخاذ عدة تدابير لوقف التدهور في خدمات الرعاية الاجتماعية الناجم عن الأزمة الاقتصادية. وأنشأت حكومة جمهورية كوريا حزمة شاملة من استحقاقات البطالة، بما في ذلك نظام موسع للتأمين ضد البطالة، وبرنامج لتقديم القروض المدعمة للعاطلين عن العمل والأعمال التجارية الصغيرة، وبرامج للأشغال العامة. وشرعت تايلند في تنفيذ مشروع للاستثمار الاجتماعي لتقديم مساعدات شاملة إلى الفقراء في شكل إيجاد فرص عمل وتوفير التدريب فضلا عن رؤوس الأموال.

باء - التوصيات الرئيسية في مجال السياسات

٢٩ - يتعين على الحكومات أن تقوم بدور حاسم في ضمان الحماية الاجتماعية. ومعروض هنا الاقتراحات التالية لكي تنظر فيها الحكومات:

(أ) ينبغي المحافظة على مستوى الاعتمادات المخصصة في الميزانية للخدمات الاجتماعية وزيادتها إن أمكن؛

(ب) قد تود الحكومات إنشاء "صندوق اجتماعي" رسمي لتوفير حد أدنى من الدعم لدخول الأشخاص الذين يقعون في وحدة الفقر المدقع؛

(ج) ينبغي إيلاء العناية لالتزام التدابير التي تبدأها الحكومات لكي تحقق أهدافها؛

(د) يجب تعزيز القدرة المؤسسية وقاعدة المعلومات اللازمتين لتصميم المشاريع المقررة وتنفيذها؛

(هـ) يلزم ضمان إشراك الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والمستفيدين في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(و) ينبغي إيلاء اهتمام جاد لاستحداث نظام فعال للتأمين ضد البطالة؛

(ز) ينبغي دعم الدور الذي يضطلع به القطاع الريفي فضلا عن القطاع الحضري غير الرسمي؛

(ح) يلزم أن تعيد الحكومات النظر في استراتيجياتها الإنمائية بصورة جادة مع تأمين كفاءة الوحدات الاقتصادية لتقليل احتمالات التعرض للأزمات في المستقبل ما أمكن ذلك.

ثالثا - العولمة وتكنولوجيا المعلومات والتنمية

ألف - تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعولمة

٣٠ - من السمات البارزة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين حدوث زيادة ملحوظة في أنشطة العولمة. ويعد الانتشار السريع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتيجة لهذه العملية وعاملا محددا لها في آن واحد، يتجلى في تسارع انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية. وبالرغم من أن استمرار التحسن في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد ترتبت عليه عدة نتائج إيجابية، هناك أيضا مخاطر متزايدة ترتبط باستخدامها.

٣١ - وتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مصطلح عام يشمل الحواسيب، والإذاعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات البيانات، والمكونات "الذكية" التي يجري استخدامها بصورة متزايدة في استخدامات متنوعة. وهي تتألف من نظم الحواسيب، ونظم نقل البيانات، والنظم المتعلقة بالمعارف، ونظم المكاتب، والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية. ونظرا إلى أن الأشكال الجديدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعمل بصورة مترابطة، فإن هذه الأشكال تمثل في مجموعها شبكة معلومات ذكية. وهي تؤدي بنا إلى شبكة المعلومات الكبرى، التي تعتبر الإنترنت مثالا عليها، والتي توفر إمكانية للتواصل فيما يتعلق بأي معاملة يمكن تصورها، بما في ذلك المعاملات التجارية والمصرفية والمالية، وتنظيم الإنتاج، وتوصيل الخدمات مثل بطاقات السفر بالطائرة، والكتب والصحف، والأقراص المدمجة للبرامجيات والموسيقى، والتسوق من المنزل.

٣٢ - وتنشأ العولمة الاقتصادية من التفاعل بين العوامل المتصلة بالسوق وتلك المتصلة بالتكنولوجيا فضلا عن السياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. ومن العوامل المتصلة بالسوق زيادة التنافس على الموارد والتنافس في إنتاج السلع والخدمات نفسها، وزيادة التعامل في التجارة الدولية، وتعزيز الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعمل التحسينات التكنولوجية والتحسينات المتصلة بالمعلومات على دعم جميع هذه العوامل.

٣٣ - وفيما يتعلق بالعوامل المتصلة بالتكنولوجيا، فإن تجزئة الإنتاج إلى عناصره، الأمر الذي ييسره التقدم في كل من تكنولوجيات التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تؤدي إلى خفض التكاليف، واختزال المسافات الاقتصادية بدرجة هائلة، وتقليل أعداد الأسواق المستقلة.

باء - الفوائد المحتملة بالنسبة للبلدان النامية من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

٣٤ - هناك أربعة أبعاد للأثر الإيجابي الناجم عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي. أولا، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح الابتكار في العمل (طرق جديدة لعمل أشياء قديمة)

الذي يزيد الإنتاجية ويخلق قيمة مضافة جديدة. وثانيا، أنه يمكن توليد أنشطة اقتصادية مبتكرة (طرق جديدة لعمل أشياء جديدة). ثالثا، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقدم عاملا جديدا في الإنتاج، إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال، مما يؤدي إلى إعادة التشكيل الاقتصادي. وأخيرا، أنها تمثل وسيلة جديدة لتنظيم الأنشطة من خلال تضافرها مع التكنولوجيات الأخرى.

٣٥ - فقد جعلت بعض التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإمكان القيام بأنشطة الإنتاج والخدمات بكفاءة على نطاق صغير. كما يمكّن التقدم المحرز في الاتصالات السلكية واللاسلكية المؤسسات المتباعدة جغرافيا من الاتصال ببعضها سواء داخل البلد أو عبر الحدود. كما تقدم اللامركزية والعولمة المتزايدتان في صناعات كثيرة فرصا جديدة للبلدان النامية، وللمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم فيها، للمشاركة في المشاريع الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي تنطوي على مجازفة.

٣٦ - والتطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تغير قطاع الخدمات تغييرا عميقا. وبوجه خاص، فقد تحول طابع وهيكل الأعمال المالية وأعمال التأمين والتسويق والتوزيع والسياحة والسفر من جراء التحسين الذي طرأ على السرعة والموثوقية والتكاليف في استغلال كميات هائلة من المعلومات المتصلة بالمعاملات المالية ومعاملات المخزون والمبيعات. وفي الوقت ذاته، يجري الربط بين مقدمي الخدمات، الذين يعملون تقليديا على نطاق صغير لا مركزي، من خلال استعمال تكنولوجيا الاتصال، وطنيا وعالميا.

٣٧ - ويجري استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع المالي والمصرفي، سواء لتزويد الزبائن بالخدمات بشكل أكثر يسرا وسرعة أو لتمكين الوسطاء الماليين من تقييم أوجه الاستثمار التي يفضلها المدخرون بشكل أكثر صحة. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي جزء لا يتجزأ من جهاز تنظيمي أفضل للمؤسسات المالية والأسواق المالية، فتقلل من احتمالات الغش وتحسن تقييم أخطار القروض كما تحسن أعمال الإشراف.

٣٨ - وفي الأجل المتوسط، هناك احتمال لفوائد اقتصادية هائلة من جراء استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نطاق أوسع وأكثر تكاملا في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. بيد أن هذا الاحتمال يتوقف بشكل دقيق على القدرة على وزع قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية وفئات الدخل.

رابعا - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات الإنتاج والتجارة والمالية

ألف - حالة التطبيق في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والقيود المفروضة على التطبيق الأوسع نطاقا

٣٩ - في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي شهدت زيادة كبيرة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عقد التسعينيات، هناك فروق كبيرة جدا في مدى انتشار هذه التكنولوجيا. فقد أحرز تقدم كبير جدا في إتاحة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للعناصر الفاعلة في المجال الاقتصادي في النظم الاقتصادية المصنّعة حديثا وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا وفي بعض البلدان الأخرى الأكبر حجما، بما فيها الصين والهند وإمكانية الوصول إلى عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مثل الهواتف الخلوية وحلقات الوصل بالإنترنت، لا تزال عمليا محدودة جدا في جميع البلدان، بالنسبة إلى شرائح سكانية كبيرة خارج المناطق الحضرية وبالنسبة إلى الفئات الأقل دخلا.

٤٠ - وفي مجال الإنتاج، حدث انتشار كبير للوحدات الإنتاجية التابعة للشركات عبر الوطنية في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في النظم الاقتصادية المصنعة حديثا وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفي وقت أحدث عهدا، في الصين التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال للاستفادة من الفروق القطرية في عوامل الإنتاج.

٤١ - وقد وضع عدد من البلدان استراتيجيات لاجتذاب الاستثمار لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإنتاجها وتطبيقها في القرن الحادي والعشرين. وتؤكد هذه الخطط أهمية إيجاد أساس تنافسي من أجل تطوير هياكل المعلومات الأساسية في المستقبل.

٤٢ - وفي مجال التجارة، أحرز أكبر قدر من التقدم في المنطقة في مجال مكننة الإجراءات الجمركية، بتطبيق عمليات تبادل المعلومات الإلكترونية على الصادرات والواردات، مع قيام العديد من البلدان بمشاريع لتبسيط الإجراءات الجمركية وإدخال الانسجام عليها، ووضعها على شبكة الإنترنت وربطها بإجراءات النقل والإجراءات السوقية الأخرى. كما استعملت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل متزايد لترويج التجارة والاستثمار، بما في ذلك التطبيقات المناسبة لفرص التجارة والاستثمار، وبخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، والإعلان على الإنترنت، وإنتاج كتالوجات إلكترونية. كما ظهر بضع مبادرات ناشئة في مجال التجارة على الإنترنت.

٤٣ - وفي مجال المالية، بلغت حوسبة المصارف في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حدا كبيرا جدا، وما برحت تتعمق لتحسين خدمات الزبائن، والادخار في التكاليف، وتحسين إجراءات تقييم القروض.

٤٤ - أما هياكل المبادلات الأكثر تعقيدا في مجال الأوراق المالية في المنطقة فتعمد باطراد إلى استخدام نظم التبادل التجاري الإلكتروني مع أسواق ليس لها حد أدنى. وقد حدا تقلب أسعار الأسهم في المنطقة مؤخرا بكثير من مراكز التبادل وسلطاتها التنظيمية إلى إلقاء نظرة جديدة على القواعد التي تحكم الإشراف على التبادل التجاري.

٤٥ - كما زادت المصارف المركزية والسلطات النقدية من استخدامها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى قيامها بأعمال الإشراف للنظام المالي المحلي فيما يتعلق بآليات الإبلاغ وتدفق المعلومات إذ دفعتهما الأزمة المالية في آسيا إلى المضي قدما في هذا وتوسيع نطاق الرصد كي يشمل تدفق أموال الاستثمار من داخل البلد وإليه.

٤٦ - وهناك عدة قيود تواجهها البلدان النامية تؤثر على انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالكثير من هذه التطبيقات حديثة العهد جدا وسيستغرق استيعابها من قِبل المستعملين والمنظِّمين المحتملين بعض الوقت. وعلاوة على ذلك، فالتكنولوجيات وتطبيقاتها الممكنة تتغير بسرعة، مما يجعل من الصعب مجاراتها، وبخاصة في أقل النظم الاقتصادية نموا. فقابلية الوصل ترافقها غالبا مشاكل؛ منها عدم توافر الهياكل الأساسية، ومشاكل بالنسبة لإمكانية الاعتماد عليها، وتكاليف وصول عالية نسبيا.

٤٧ - وهناك حدود تنشأ عن حالة الأسواق غير المتطورة في المعدات الإلكترونية، في معدات الحاسوب وبرامجه على حد سواء - سواء أكان ذلك توافرا محدودا جدا في المنتجات أم عدم توافر عنصر المنافسة. وهناك أيضا مشاكل ترافق ندرة الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة لتولي العمليات. وهناك قيود تتصل أيضا بقصور النظم القانونية القائمة التي لم تُصمم لمعالجة العمليات القائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

باء - الأخطار بالنسبة للأمن الاقتصادي المرافقة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

٤٨ - مسألة ما إذا كان التطبيق المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يهددا الأمن الاقتصادي للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، هي مسألة خطيرة. فهناك نقاط ضعف جديدة تواجهها الصناعات المحلية في عالم تسوده كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويبدو أن ثلاثا منها تثير قلقا فوريا. أولا، لما كان من المحتمل أن يصبح موقع الشركات الأجنبية في هياكل الإنتاج في كثير من الصناعات أكثر تغلغلا، هناك خطر من أن يصبح حفز تنمية مبادرات رجال الأعمال المحليين أكثر صعوبة. وثانيا، هناك أخطار تتعلق بميزان

المدفوعـــات من حيث أن تدفقات رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو الأشكال الأخرى لا تقابل بالضرورة تدفقات المبالغ المحولة إلى خارج البلد من مختلف الأنواع، ومن المحتمل أن تكون هناك فترات عجز غير متوقعة في الحساب الرأسمالي، بل وأحيانا عجز لأمد طويل. وثالثا، أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعني أن وحدات الإنتاج تصبح أكثر حرية ولا تستطيع الحكومة الاعتماد على وجود شركة عبر وطنية، بل وحتى على مؤسساتها المحلية خلال مدة طويلة كجزء من استراتيجيتها الإنمائية ما لم تحتفظ بجاذبية اقتصادها من حيث الموقع.

٤٩ - وفي المجال المالي، هناك أخطار كبيرة من أن القطاعات والمؤسسات المالية في البلد ستظل متقلبة تنقصها السيولة، ما لم تخضع للتحديث والإشراف بطريقة تراعي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تسمح للأموال بالتدفق بحرية في جميع أرجاء العالم.

٥٠ - والتحدي الواسع النطاق للحكومات هو تيسير توازن جديد بين السوق العالمية التي تسودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمعات المحلية: توازن يستمر في إطلاق الطاقات الخلاقة في مبادرات الأعمال الخاصة دون النيل من الأساس الاجتماعي للتعاون. ولما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقياسا حساسا لهذا النموذج الناشئ، من المهم أن يكون مفهوما أن البلدان والنظم الاقتصادية والمؤسسات والأفراد سيتعرضون للتهديد والتهميش من جراء عدم الاشتراك في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر من تعرضهم لهما من جراء الاشتراك المباشر في تطويرها وفي تطبيقاتها المختلفة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي أداة، وليست خطرا بحد ذاتها، بيد أن تطبيقها هو الذي يقرر ما إذا كانت ميزة أم مشكلة.

خامسا - قضايا السياسة العامة

ألف - المستوى الوطني

٥١ - تدل الخبرة التي اكتسبتها البلدان حتى الآن على أن العقبات التي تصادفها في طريقها إلى أن تصبح متبنية فعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومشاركة جدية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تعزى إلى مشاكل في عمليات التعلم، وإلى الحواجز الاجتماعية والثقافية، والقيود المتصلة بالسياسة العامة أو القيود المؤسسية، بما في ذلك البيئة القانونية/التنظيمية، ومثالب السوق. فسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي بالضرورة متعددة الفروع وتشمل عدة وزارات. ولذلك ينبغي أن تحدد أطر السياسة العامة الأولويات بوضوح، وتعزز التدريب من أجل اكتساب المهارات الإنسانية ذات الصلة، وتحسّن ظروف الوصول، وتطور الهياكل الأساسية، وتنشئ أساسا قانونيا مناسبا للتشغيل.

٥٢ - ومن المهم أن التقدم المحرز في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال إنما تحركه الحاجات والأولويات الوطنية، وليس التكنولوجيا بحد ذاتها. ومن ثم، هناك حاجة لدى وضع السياسة العامة إلى مشاركة فعالة من مختلف فئات المستعملين لدمج احتياجاتهم وظروفهم الخاصة في شبكة المعلومات الوطنية.

٥٣ - ومن السياسات العامة الوطنية الهامة في مجال التجارة العمل بوسائط تبادل المعلومات الالكترونية للإسراع في التخليص الجمركي وتبسيطه؛ والشروع في خطوات نحو معاملات تجارية متكاملة غير متقطعة؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمساعدة في ترويج التجارة والاستثمار، وبخاصة من أجل المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم؛ وإنشاء برامج تجارية رائدة على الإنترنت؛ والعمل على إدخال التعديلات والإضافات الضرورية في القوانين والأنظمة. وتشمل السياسة العامة الوطنية في القطاع المالي التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل أوسع وأكثف من أجل خدمات الزبائن التي تقدمها المصارف، وحوسبة مكاتب المصارف والعمليات المشتركة بين المصارف والوصل بينها، وإنشاء آليات رصد وإبلاغ تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

باء - المستويان الدولي والإقليمي

٥٤ - هناك حاجة إلى إطار دولي للسياسة العامة يوفر، في جملة أمور، مدونة قواعد سلوك مقبولة عموما، بحيث يكون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال داعما للجهود الإنمائية في البلدان النامية. ولا بد لهذا الإطار من أن يشمل التنافس والتنسيق كليهما، كما يشمل وسائل تدفق البيانات عبر الحدود بخطوطها العريضة، والتجارة الدولية بخدمات المعلومات، والمعايير ذات الطابع التقني والتنظيمي في آن واحد، والاستفادة من الدراية بتكنولوجيا المعلومات والوصول إلى أسواقها، وحقوق الملكية الفكرية، والتنسيق بين الجهات المانحة في المساعدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولا بد له من أن يعالج مشاكل الحواجز التجارية والهياكل القانونية المقبولة دوليا غير الكافية، كما يعالج المشاكل المتصلة بالهياكل الأساسية التقنية العالمية.

٥٥ - ومن حيث مجالات التعاون، كان تنسيق المعايير والأنظمة المتعلقة باستعمال الإنترنت من أهمها. وبدون اتفاقات في هذه المجالات، لا يمكن ضمان قابلية الوصل بين البلدان وقابلية التشغيل المشترك بين الأنظمة. كما أن التعاون هام في مجال الشفافية وتدفق البيانات عبر الحدود بحيث لا ينقطع الوصول إلى المعلومات عند الحدود الوطنية.

٥٦ - وهناك اقتراح لمعالجة التقلب وعدم اليقين في الأسواق المالية على المستوى القطري، بالنظر إلى عدم توفر الاتساع والعمق وهو إنشاء سوق مالية إقليمية متكاملة إلكترونيا تستطيع أن توفر، ضمن أمور أخرى حجما كافيا من الأعمال وعددا كافيا من القوائم لمعادلة قوة المؤسسات المستثمرة، جزئيا على الأقل.

٥٧ - وفي التعاون الإقليمي ما يبشر بالخير بالنسبة لمجالات أخرى عديدة، مثل مرافق التدريب المشتركة؛ ومعايير إمكانية التشغيل المتبادل؛ والهياكل الأساسية؛ والنهج القانونية؛ واستحداث برامج حاسوبية إقليمية لأغراض مواجهة المشاكل أو متطلبات اللغات المشتركة. وهناك متسع للجهود الإقليمية لتنمية التعاون في مجالات القدرة والنقل والابتكار وتبادل الخبرة في ميدان التكنولوجيا.

٥٨ - وتتصف مسألة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأهمية خاصة. إذ يتعين على البلدان النامية أن تقوم بدور فعال في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في خدمات المعلومات وأن تكون على علم جيد بالآثار الممكنة للقرارات على جهودها الإنمائية.

٥٩ - وللوكالات الدولية والإقليمية دور هام تؤديه كجهات استشارية وتحكيمية وإشرافية لمساعدة البلدان النامية. فكجهات استشارية، تستطيع هذه الوكالات أن تساعد في تحديد المصالح والمشاغل في مختلف المحافل الدولية وفي تكوين الردود الوطنية على هذه المسائل. وكجهات تحكيمية، يمكنها توفير المعلومات والنفوذ اللازم لتعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية لحيازة التكنولوجيا في سوق يسودها الموردون. وبالإضافة إلى هذا، يمكن أن يُسند إلى الوكالات الدولية دور إشرافي دولي وإنفاذي فيما يتعلق بمدونات قواعد السلوك المعتمدة.

المرفق

معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في اقتصادات بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٧-٢٠٠١

(نسبة مئوية)

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					التضخم[أ]				
	١٩٩٧	١٩٩٨[ب]	١٩٩٩[ج]	٢٠٠٠[ج]	٢٠٠١[ج]	١٩٩٧	١٩٩٨[ب]	١٩٩٩[ج]	٢٠٠٠[ج]	٢٠٠١[ج]
اقتصادات البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[د]	٥,٨	٠,٢	٣,٦	٥,٠	٥,٦	٥,٧	١٠,٩	٦,٠	٥,٢	٤,٧
جنوب وجنوب غرب آسيا[هـ]	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٦,٦	٦,٩	١٠,٥	١٣,٢	١١,٥	١٠,٤	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢,٦	- ٠,٣	٠,٦	٢,٨	٢,٧	١٧,٣	٢٠,٣	٢٥,٠	٣٠,٠	
باكستان	١,٣	٥,٤	٤,٠	٦,٠	٦,٠	١١,٨	٧,٨	٧,٠	٦,٠	٦,٠
بنغلاديش	٥,٩	٥,٦	٣,٣	٦,٨	٧,٦	٢,٥	٧,٠	٨,٥	٧,٠	٦,٠
بوتان	٦,٦	٥,٠	٧,٠	٨,١	٦,١	٧,٠	٨,٠	٧,٦	٧,٤	٧,٢
تركيا	٧,٥	٤,٥	٤,٢	٣,٥	٧,٢	٨٥,٧	٥٧,٦	٥٣,٠	٤٦,٦	٤٣,٧
سري لانكا	٦,٤	٥,٥	٥,٧	٦,٠	٦,٥	٩,٦	١٠,٠	٩,٥	٨,٥	٧,٠
نيبال	٣,٨	٢,١	٤,٥	٤,٥	٠٠	٧,٨	٤,٠	٧,٠	٧,٠	
الهند	٥,١	٦,٠	٦,٨	٧,٣	٧,٥	٦,٨	١٢,٠	٩,٠	٧,٥	٦,٠
جنوب شرق آسيا	٤,٣	- ٦,٢	٠,٤	٢,٢	٣,٦	٧,٩	٢٧,٤	١٠,٣	٩,٠	٠٠
إندونيسيا	٤,٧	- ١٤,٠	- ٢,٢	٠,٠	٢,٥	١١,٦	٨٠,٠	٢٠,٠	١٥,٠	١٠,٠
تايلند	- ٠,٤	- ٧,٨	٠,٩	٢,٥	٣,٦	٥,٦	٨,٢	٣,٠	٤,٠	٤,٠
سنغافورة	٧,٨	١,٣	٠,٥	٢,٤	٤,٠	٢,٠	- ٠,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٤
الفلبين	٥,٢	- ٠,٥	٢,٦	٤,١	٤,٣	٥,١	٩,٠	٨,٥	٦,٥	٦,٠
فييت نام	٨,٨	٥,٨	٤,٦	٦,١	٠٠	٣,٦	٨,٢	١١,٥	١٠,٠	٠٠
ماليزيا	٧,٨	- ٦,٠	١,٠	٣,٥	٤,٨	٢,٧	٥,٢	٣,٥	٥,٥	٠٠
ميانمار	٤,٦	١,١	٢,٧	٣,٠	٠٠	٢٩,٧	٤٠,٠	٣٥,٠	٣٠,٠	٠٠
شرق وشمال شرق آسيا	٧,٠	١,٥	٤,٤	٥,٧	٦,٠	٤,٤	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٣,٣
جمهورية كوريا	٥,٥	- ٦,٠	٢,٠	٣,٩	٥,٠	٤,٤	٧,٥	٣,١	٣,٧	٣,٧
الصين	٨,٨	٧,٨	٧,٠	٧,٦	٧,٣	٢,٨	- ٠,٨	١,٨	٢,٣	٢,٩

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					التضخم[أ]				
	١٩٩٧	١٩٩٨(ب)	١٩٩٩(ج)	٢٠٠٠(ج)	٢٠٠١(ج)	١٩٩٧	١٩٩٨(ب)	١٩٩٩(ج)	٢٠٠٠(ج)	٢٠٠١(ج)
مقاطعة تايوان الصينية	٦,٨	٤,٧	٥,٥	٦,٠	٦,٢	٠,٩	١,٩	١,٧	٢,٣	٢,٨
هونغ كونغ، الصين	٥,٢	- ٥,٠	- ٠,٥	٣,٣	٣,٧	٥,٧	٢,٦	٤,١	٤,٣	٤,٣
اقتصادات بلدان جزر المحيط الهادئ	- ٣,٧	- ٠,٢	٥,٦	٥,١	٤,١	٣,٨	٨,٩	٥,٦	٥,٥	٥,٥
بابوا غينيا الجديدة	- ٥,٢	١,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٩	١١,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠
تونغا	- ١,٢	- ٠,٥	٤,٥	٣,٠	٣,٠	٢,١	٣,٥	٣,٠	٢,٠	٢,٠
جزر سليمان	٠,١	- ٢,٨	١١,٥	٦,٠	٥,٠	٨,١	١٦,٠	٩,٠	٧,٠	٦,٠
فانواتو	٢,٣	٣,٧	٣,٠	٣,٥	٣,٥	١,٣	- ١,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠
فيجي	- ١,٨	- ٣,٩	٤,٥	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٥,٤	٥,٠	٣,٠	٣,٠
اقتصادات البلدان المتقدمة النمو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١,٠	- ٢,٢	- ٠,٨	١,٧	٢,٠	١,٦	٠,٣	- ٠,٣	٠,٩	١,٣
استراليا	٢,٨	٤,٥	٢,٠	٢,٤	١,٧	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٦
نيوزيلندا	٣,٢	٠,٢	١,٠	٣,٦	٣,٣	١,١	١,٥	١,٥	١,٣	١,١
اليابان	٩,٠	- ٢,٧	- ١,٠	١,٦	٢,٠	١,٧	٠,٣	- ٠,٥	٠,٨	١,٢

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على أساس: صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية، المجلد الأول، رقم ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ومصرف التنمية الآسيوي، Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 1998 (Oxford University Press, 1998)، و Asian Development Outlook 1998 (Oxford University Press, 1998)، والأمم المتحدة Project LINK World Outlook, Countries: and Regions, 30 November 1998؛ و The Economist Intelligence Unit، التقارير القطرية: ميانمار (بورما)، وإيران وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، الربع الأخير ١٩٩٨، ومصادر وطنية.

(أ) يشير إلى تغييرات في الرقم القياسي للسعر الاستهلاكي.

(ب) تقديرات.

(ج) أرقام متوقعة / أهداف.

(د) بناء على بيانات تتعلق بـ ٢٤ من اقتصادات البلدان النامية، تمثل ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى)؛ واستخدم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ كأوزان لحساب معدلات النمو الإقليمية ودون الإقليمية.

(هـ) تتصل التقديرات والتوقعات المتعلقة بالبلدان بالسنوات المالية، على النحو التالي: السنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨ = ١٩٩٨ لبوتان والهند وجمهورية إيران الإسلامية والسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ = ١٩٩٨ لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

- - - - -